شنـاشيــل

أيها الإرهابيون والفاسدون: اذهبوا فأنتم الطلقاء!

■ عدنان حسين

من الآن فصاعداً يتعيّن علينا أن نقرأ بطريقة مختلفة البيانات الصادرة عن الأجهزة الأمنية والتصريحات التي يدلي بها الناطقون باسمها بشأن اعتقال العناصر الإرهابية وعصابات التزوير وملاحقتها، فها قد تبيّن لنا بالدليل المادي القاطع أن للإرهاب والإرهابيين والتزوير والمزورين عند هذه الأجهزة معاني أخرى غير المعاني التي نعرفها جميعاً.

على مدى ثماني سنوات اعتقدنا أن بيانات الأجهزة الأمنية وتصريحات الناطقين باسمها عن الإرهابيين تعني من يقومون بأعمال التفجير والقتل ويخطّطون لها ويسهّلونها في مختلف أنحاء البلاد وفي الخارج أيضاً، كعناصر تنظيم القاعدة وفروعه وأخوته وأبناء عمومته من المنظمات الإرهابية السلفية المتطرفة وكذلك فلول النظام السابق. واعتقدنا أيضاً أن المقصود في بيانات هذه الأجهزة وتصريحات مسؤوليها بالمزوّرين هم مزوّرو العملة أو الشهادات الدراسية والوثائق الرسمية والمعاملات والعلامات التجارية للحصول على وظائف ومناصب، بينها مناصب في الحكومة ومجلس النواب ومجالس المحافظات، وعلى عقود في ميادين التجارة والمقاولات.

لكن منذ ٢٥ شباط الماضي ظهر لنا شيء آخر، هو أن تهمة الإرهاب يمكن أن توجهها الأجهزة الأمنية إلى الشباب المتظاهر في ساحة التحرير وسواها مطالبين بالقضاء على الإرهاب والمحاصصة والفساد المالي والإداري ومحاسبة المزورين وتوفير الخدمات للناس والوظائف للعاطلين.. وما إلى ذلك.

ومنذ ٢٥ شباط الماضي أيضاً تبيّن لنا أن تهمة التزوير يمكن أن تلفّقها هذه الأجهزة في حق الشباب المتظاهر، تاركة المزورين الحقيقيين يسرحون ويمرحون، بل تقوم هي بتوفير الحراسات الأمنية التي تواكبهم في حلهم وترحالهم تأميناً لسلامتهم الغالية على الدولة وليس المجتمع.

من الآن فصاعداً، إذا أعلن ناطق أمني أن أحد الأجهزة الأمنية اعتقل مجموعة مسلحة من الإرهابيين في عملية مباغتة أو في مواجهة ميدانية، علينا أن نقرأ ذلك باعتباره اعتقالاً لمجموعة من الشباب المحتجّ على سوء الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية في البلاد كما حدث يوم الجمعة الماضي عندما لاحقت قوة أمنية مجموعة من متظاهري ساحة التحرير واحتجزتهم وعذّبتهم في سيارة نقل عام أثناء عودتهم إلى بيوتهم من ساحة التحرير التي اعتادوا التظاهر فيها كل يوم جمعة.

ومن الآن فصاعداً كذلك إذا صرّح مسؤول أمني كبير بان أحد الأجهزة ألقى القبض على عصابة تزوير فسنقرأ ذلك باعتباره إلقاء قبض على محتجين شبان آخرين كانوا يرفعون في ساحة التحرير أو سواها شعارات تطالب بوضع حد لتفاقم الفساد المالي والإداري في أجهزة الدولة، وتنظيف هذه الأجهزة من مزوّري الشهادات لإفساح المجال وتأمين حق العمل لحملة الشهادات الحقيقية الذين يعانون من البطالة منذ سنوات.

وسنقرأ التصريح أيضاً على انه إشارة إلى أن مجموعة الشباب المعتقلة قد زوّر الجهاز الأمني هويات بأسمائهم لمساومتهم على التوقف عن الذهاب إلى ساحة التحرير أو مواصلة تعذيبهم وتقديمهم إلى القضاء بتهمة التزوير الملفقة ليواجهوا تدمير مستقبلهم وخراب بيوتهم، كما حدث الشهر الماضي لمجموعة متظاهرين في ساحة التحرير.

مختصر الكلام أن "العراق الجديد" الذي تديره الآن حكومة "شراكة وطنية" برئاسة السيد نوري المالكي زعيم حزب الدعوة الإسلامية الذي عانى هو أيضاً الكثير من القمع والإرهاب في عهد النظام السابق، صار مرتعاً حراً للإرهابيين الحقيقيين والمزورين والفَسَدة ومحبساً رهيباً للشباب الوطني المناهض للإرهاب والفساد والمحاصصة والقمع والتمييز، المتطلع إلى حياة آمنة كريمة في عراق ديمقراطي مزدهر.

أيها الإرهابيون والمزوّرون والفاسدون والمفسدون والجلّادون، اذهبوا فانتم الطلقاء في "العراق الجديد"!... وأنتم أيها الوطنيون الشرفاء قرّوا في بيوتكم اتقاءً للتهم الملفقة مدمرة المستقبل ومخربة البيوت!

استرجاع ١٥٩ مليار دولار من الأموال المهدورة

مصادر لـ(المدى): النزاهة لن تكشف الفاسدين الكبار خشية هروبهم خارج العراق

□ بغداد / زينب صنكور

المناطلة في كشف المفسدين يهدد بتفاقم الاحتجاجات العراقية.. (أرشيف)

رفضت لجنة برلمانية عرض أسماء مسؤولين كبار متورطين بقضايا فساد مالي وإداري على الرأي العام في الوقت الراهن.

وجاء ذلك في وقت اجمع نواب عراقيون على ان اللجنة تتعرض الى ضغوط كبيرة منذ انطلاق مهلة المئة يوم تهدف إلى عرقلة عملها في الكشف عن المتورطين في الفساد.

وكشفت مصادر نيابية للمدى أن لجنة النزاهة ترفض الكشف عن الأسماء المتورطة لأسباب مختلفة، وإنها تواصل حاليا إكمال ملفات الفساد وتضمينها عددا كبيرا من الوثائق التي تثبت التورط بفساد مالي وإداري.

وقالت المصادر للمدى، نقلا عن عضو في اللجنة البرلمانية رفض ذكر اسمه، إن قائمة تضم أسماء شخصيات حكومية رفيعة المستوى لن يكشف عنها خوفا من هروبهم إلى خارج العراق.

وكانت اللجنة البرلمانية قد لوحت في وقت سابق بأنها تتابعُ ملفات فساد لوزارات ومؤسسات، طالت أسماء مسؤولين كبار في الدولة، وأشار رئيس اللجنة النائب بهاء الأعرجي إلى أن لجنته بصدد عقد اجتماع مع هيئة النزاهة وقضاتها للتنسيق بصدد حسم الملفات الموقوفة لشخصيات متهمة بالفساد لكن قضاياهم لم يجر البت بها إلى الآن.

وأكد النائب عن تحالف الوسط، ومقرر لجنة النزاهة خالد العلواني، أن أسماء الفاسدين لن يتم التصريح بها إلا بعد إكمال التحقيق وصدور بحق الموظف أمر إلقاء القبض وإحالته إلى القضاء والحكم عليه.

في شان آخر، قال العلواني إن حجم المبالغ المهدورة جرّاء الفساد، فان آخر إحصائية أجرت عن الوثائق المزورة وعن المبالغ التي استرجعت بلغت نحو ١٥٩ مليار دولار، إلى جانب وثائق مزورة لسنة ٢٠٠٩، كان منها في مجالس المحافظات ٣٥٠ مزورا، وفي انتخابات مجالس المحافظات ١٠٢ وثيقة مزورة.

وتابع العلواني أن الشهور الخمس الماضية عادلت بالنسبة للجنة النزاهة وكل مراقبي العمل ٤ سنوات من الجهد، مشيرا إلى أن لجنة النزاهة دققت أكثر من ٣٢ ١٤٠ موظفا تبين أن ٦٧ منهم مزور.

واتهم العلواني الحكومة بعدم الجدية بسبب الكتل السياسية وضغوطاتها، فكل مسؤول لديه كتلة تدافع عنه ولا تريد إحالته للقضاء.

من ناحيتها، كشفت النائب عن ائتلاف العراقية، ناهدة الدايني، أن ضغوطا سياسية تتعرض لها اللجان ومؤسسات الدولة.

وقالت الدايني، وهي عضو في اللجنة الاقتصادية البرلمانية في اتصال هاتفي مع المدى أمس الأحد إن المفسد أمس الأحد تابع لكتلة ما وان هناك ضغوطاً تفرضها تلك الجهات لعرقلة سير التحقيقات وحماية المفسد من العقاب.

يذكر أن لجنة النزاهة النيابية، كانت قد أعلنت في أيار الماضي أنها ستكشف أسماء المسؤولين الضالعين بالفساد قبيل انتهاء مهلة المئة يوم التي حددها رئيس الوزراء نوري المالكي لتقييم أداء الوزراء والمسؤولين، إلا أن عدم اكتمال التحقيقات حال دون ذلك.

من جانبه، أوضح النائب قيس الشذر أن أسبابا كثيرة تقف وراء عدم كشف الفساد والمفسدين، وتابع: "لدينا عدة جهات يفترض بها أن تكافح هذا الأمر، لكن حجم الأزمة اكبر بكثير من قدرة مؤسسات من ضمنها هيئة النزاهة.

ونفى الشذر وهو رئيس لجنة المصالحة في اتصال هاتفي مع المدى أمس الأحد أن يكون عمل لجنة النزاهة البرلمانية له علاقة بالدعاية أو الابتزاز السياسي، مؤكدا أن كافة المعلومات التي تحدثت عنها اللجنة مرتبطة بوثائق أثبتت التحقيقات مصداقيتها وأكدت التجاوزات التي حصلت.

وقال الشذر ان الضغط الحكومي الذي تمارسه على هيئة النزاهة جعل الكشف عن المفسدين ومحاسبتهم أمر صعب للغاية.

أما النائب أشواق الجاف عن التحالف الكردستاني، وهي عضو لجنة النزاهة، أكدت أن أعضائها متفقون على ستراتيجية عمل موحدة، مشيرة إلى انه لا يجوز إدانة الشخص قبل إعلان اسمه والانتهاء من التحقيقات بخصوص الملف المتعلق به.

واتفقت الجاف مع نواب آخرين بأن الطريقة الصحيحة للكشف عن الملفات هي البحث عنها ومن ثم إرسالها إلى الجهات المختصة وتسليمها إلى القضاء أو هيئة النزاهة ومن ثم الإجراءات.

وكان الناطق الرسمي باسم لجنة النزاهة النيابية قد كشف في وقت سابق عن صدور مذكرتي استقدام لوزير الهجرة والمهجرين السابق ووزير الكهرباء الحالي.

وقال القاضي جعفر الموسوي في تصريح لوكالة كل العراق إنّ: "القضاء أصدر مذكرة استقدام لوزير الهجرة والمهجرين السابق عبد الصمد سلطان رحمن وأحد وكلاء الوزارة واثنين من المدراء العامين في الوزارة في ملفات تتعلق بالفساد الإداري والمالي".

وأضاف أنّ "مذكرة استقدام أخرى أصدرها القضاء بحق وزير الكهرباء الحالي رعد شلال تتعلق أيضاً بقضايا فساد مالي وإداري".

وبين الموسوي أنّ "لجنة النزاهة في مجلس النواب ماضية في تحريك جميع ملفات الفساد السابقة والحالية وكشف المتورطين فيها".

النائب عن التيار الصدري، حسن الجبوري، أكد أن ملفات الفساد في الحكومة ومجلس النواب كبيرة، مشيرا الى وجود لجان تحقيقات تنهي عملية التحقيق ليتم إدانة المتهم.

ودعا الجبوري إلى أن لا يأخذ هذا الجانب مجالا للدعاوى الكيدية والاتهامات.

وقال الجبوري في اتصال هاتفي مع المدى إن لجنة النزاهة شاملة لكل الكتل السياسية وهي جادة في عملها، نافيا وجود ضغوط من الحكومة من هذا الجانب، وتابع: "الحكومة تتجه نحو الشراكة الوطنية وتروم اعتماد الشفافية في فضح الفساد والمفسدين".

لكن ائتلاف دولة القانون يؤكد أن الدستور العراقي لا يسمح بالتشهير بالمفسدين إلا بعد إحالتهم إلى القضاء واثبات أنهم مفسدون.

وقال النائب جواد البزوني عن الائتلاف إن: "المجرم بريء حتى تثبت إدانته لذلك لا يتم الإعلان عن هذه الأسماء لكن الأسماء موجودة لدى اللجنة البرلمانية".

ويستعد البرلمان لاستجواب عدد كبير من الوزراء والوكلاء في الحكومتين الحالية والسابقة حول قضايا يتعلق بعضها بالفساد وبصفقات تسليح وسوء إدارة.

وأكد نواب عراقيون أن جلسات البرلمان المقبلة ستشهد استجواب عدد من كبار مسؤولي الحكومة الحالية بينهم بعض الوزراء العاملين ضمن تشكيلة الوزارة الحالية وآخرين سابقين فضلا عن استجواب بعض مسؤولي المؤسسات الحكومية الأخرى.

ست مواقع جديدة في الديوانية تضم رفات كرد

حقوق الإنسان: ثلاث مقابر جماعية تعود لـ ٢٢٢ من ضحايا الأنفال

□ بغداد / المدى

أخرجت فرق تابعة لوزارة حقوق الإنسان ٢٢٢ رفاتا تعود إلى ضحايا يرجح أنهم كرد قتلوا إبان نظام صدام حسين في العام ١٩٨٧، من مقبرة قرب محافظة الديوانية.

وكان مجلس محافظة الديوانية قد أعلن في السادس من تموز الحالي، عن العثور على رفات ٩٠٠ كردي في إحدى المقابر غرب الديوانية، اعدموا على يد النظام السابق خلال حقبة الثمانينيات من القرن الماضي.

وتقع المقبرة التي عثر عليها مطلع الشهر الجاري في منطقة الشنافية على بعد ٧٠ كلم من الديوانية.

وقال زياد كريم مدير قسم المقابر الجماعية في وزارة حقوق الإنسان لوكالة فرانس برس "استخرجنا رفات ٢٢٢ ضحية بالتعاون مع اللجنة الدولية لشؤون المفقودين".

وأضاف "تم نقل رفات الضحايا إلى معهد الطب العدلي في محافظة النجف"، شمال الديوانية.

ورجح أن يتم العثور على رفات أخرى قائلا إن "المقبرة تضم ستة مواقع وقد أنجزنا أعمال الحفر في ثلاثة منها فقط حتى الآن".

وأعلن مكتب حقوق الإنسان في محافظة الديوانية في الـ ٢٢ من أيار الماضي، عن بدء الاستعدادات لفتح مقبرتين جماعيتين تضم رفات كرد، منوها إلى وجود أكثر من ١٣ مقبرة جماعية في المحافظة غير مفتوحة حتى الآن.

وأعلنت وزارة حقوق الإنسان، في الـ١٧ من أيار الماضي، أن مجلس الوزراء خصص خمسة مليارات دينار لشراء الأجهزة والمستلزمات الخاصة بتحديد هوية رفات المقابر الجماعية، مؤكدة وجود نحو ١٣٣ مقبرة جماعية في البلاد فتح منها ٤٩، فيما لفتت إلى أن فتح جميع المقابر بحاجة لسنين طويلة لقلة الكوادر والمعدات.

وطالبت وزارة حقوق الإنسان بمناسبة يوم المقابر الجماعية، في الـ١٦ من أيار الماضي، مجلس الوزراء بزيادة تخصيصاتها المالية لشراء الأجهزة والمستلزمات الخاصة بتحديد هوية رفات المقابر الجماعية.

وقال وزير حقوق الإنسان محمد السوداني الذي عاين أعمال الحفر إن "هذه المقبرة تعد جريمة بحق الإنسانية، تعود إلى العام ١٩٨٧ وهي واحدة من ٨٤ مقبرة مسجلة لدى الوزارة وفتح منها ٣٤ مقبرة".

وأكد أن وزارته "تسعى إلى طرح هذه القضية أمام المنظمات الأممية والدولية".

واتهم زياد كريم "الأجهزة الأمنية لنظام صدام بارتكاب هذه الجريمة أواخر العام ١٩٨٧"، وقال إن "اغلب الرفات تحمل آثار طلقات نارية" مؤكدا أن "الدلائل تشير إلى أن الرفات تعود إلى مواطنين كرد".

وأكدت رئيسة لجنة حقوق الإنسان في مجلس محافظة الديوانية وداد حاتم "العثور على رفات نساء وأطفال في شكل جماعي داخل المقبرة".

وقال داخل صيهود رئيس لجنة المساءلة والعدالة في مجلس محافظة الديوانية لفرانس برس إن "المعلومات الأولية تشير إلى وجود أكثر من ١٧ موقعا في المقبرة يقدر عدد الرفات الموجودة فيها بالمئات".

من جهته قال شاهد عيان يدعى عبد الله المجهول إن "قوات أمنية تابعة للنظام السابق قامت خلال العام ١٩٨٧ بإخلاء المنطقة من سكانها قبل الحادث بعدة أيام، ثم بدأت حافلات كبيرة بنقل الأشخاص ليلاً"، لافتاً إلى أن "أصوات صراخ النساء والأطفال كانت واضحة في الليالي التي أعقبت تلك الحادثة".

وأوضح المجهول أن "الأهالي عثروا على بقايا طلقات نارية وملابس تعود لمواطنين كرد بعد انسحاب عناصر القوات الأمنية من المنطقة".

وفي نيسان الماضي، أعلنت السلطات العثور على مقبرة جماعية أخرى تضم ٨٠٠ جثة، بينها تعود إلى نساء وأطفال، في محافظة الانبار الغربية. وتقدر السلطات العراقية عدد الذين قتلوا إبان عهد صدام بما بين ٣٠٠ ألف و١,٣ مليون شخص.

أنـــبـــاء

اجتماع القادة لم يأت بجديد

■ أكد ائتلاف العراقية، أن اجتماع قادة الكتل لم يأت بجديد ولا يمكن اعتماد معيار النجاح أو الفشل له.

وقال حيدر الملا أن "ائتلاف العراقية ودولة القانون طرحا أجندتين مختلفتين في اجتماع أمس الأول"، مبينا أن "العراقية تتحدث عن ضرورة تنفيذ اتفاقات أربيل، فيما كان هم المالكي استخلاص موقف من الكتل السياسية بشأن وجود القوات الأميركية".

وأضاف الملا أن "اجتماع القادة لم يأت بجديد، وإذا ما اعتبرنا الحوار وسيلة لا نركن إليها فعند ذلك نذهب إلى المجهول".

مؤشرات عن مهلة الـ ١٠٠ يوم!

■ يرى الأمين العام لمجلس الوزراء علي العلاق أن تجربة المئة يوم جيدة للتحفيز باتجاه الانطلاق لتنفيذ برامج وخطط الوزارات والوقوف على ما تمخض عن هذه التجربة وأعطت مؤشرات ايجابية لأغراض التقويم وكشف أوضاع الوزارات من ناحية إمكاناتها وقدراتها التنفيذية والإدارية.

وأضاف أن الأمانة العامة لمجلس الوزراء بصفتها لجنة تنسيقية تولدت لديها عدة استنتاجات عامة بعد المراجعة، منها إن الإدارة العامة للدولة بمفاصلها المختلفة مازالت متأثرة بالنظام السياسي في البلاد الذي انعكس سلبا على هذه الإدارة.

التخطيط تريد التعداد وإنهاء الخلاف

■ تستعد وزارة التخطيط لمطالبة مجلس الوزراء رسمياً بضرورة إجراء التعداد السكاني في موعده المحدد وحث الكتل السياسية على إنهاء خلافاتها.

وقال وزير التخطيط علي شكري، الذي يرأس اللجنة العليا للتعداد السكاني إن "اللجنة العليا لإجراء التعداد استكملت جميع مستلزمات إجراء التعداد السكاني وخاصة فيما يتعلق بعمليات العد والفرز والحصر للمساكن والمنشآت الصناعية والصحية والتعليمية".

وكان من المقرر أن يجري التعداد في عام ٢٠٠٩، إلا أن العملية تأجلت أكثر من مرة بسبب اعتراض بعض الأطراف على إجرائها.

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير: فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام و الثقافة و الفنون